

منظمة دولية توثق الاستهداف الممنهج للمهاجرين اليمنيين في السعودية



وثقت منظمة الديمقراطية الآن للعالم العربي (DAWN) الاستهداف الممنهج للمهاجرين اليمنيين في السعودية من الطرد الجماعي إلى عمليات التعذيب المزعومة.

جاء ذلك في مقال نشرته المنظمة لأحمد الغباري وهو صحفي يمني مستقل يقدم تقارير لوسائل الإعلام الدولية عن حرب اليمن منذ اندلاعها في عام 2015.

وجاء في التقرير: كان وضع عبد الصمد المحمدي أفضل بكثير من غالبية اليمنيين الذين هاجروا إلى السعودية المجاورة للعمل.

على مدار 25 عامًا، شق الشاب البالغ من العمر 49 عامًا طريقه في المملكة الغنية بالنفط، بدءًا من المطاعم المتخصصة في المندي، وهو طبق يمني من اللحم المتبل والأرز، إلى أن تمكن من فتح وتشغيل مطعمه الخاص الذي أسماه على اسم جبال فيفا القريبة في مدينة صبيا بجيزان جنوب غرب السعودية.

جلب له المطعم الشهير ثروة كبيرة وجعل له حضورًا مألوفًا في صيا، حيث كان يعيش مع زوجته، وبعد ذلك مع ثمانية أطفال.

اعتبر عبد الصمد السعودية موطنه. لكن حظوظه تغيرت فجأة في سبتمبر/أيلول الماضي، عندما داهم مسلحون مطعمه، وأخذوا جوازات سفر موظفيه البالغ عددهم 40 موظفًا، وسحبوه إلى مكان مجهول.

قالت الأسرة في مقابلات أجريت معهم أنه تم مصادرة ما يقدر بنحو 70 ألف دولار من المطعم. في نفس اليوم، داهمت مجموعة أخرى من المسلحين منزل عبد الصمد في صيا، بينما كانت زوجته أسمهان وأطفالهما في المنزل.

ذكرت الأسرة أنهم فتشوا المنزل وأخذوا جميع الأجهزة المحمولة التي عثروا عليها، إلى جانب المجوهرات ومبلغ كبير من الريالات السعودية، بما يعادل أكثر من 200 ألف دولار، كان عبد الصمد قد وفّر بعضًا منها لحضور حفل زفاف قادم لابنتيه كان من المقرر أن يتم في شهر نوفمبر/تشرين الثاني.

لم تعرف عائلته سبب مدهامة المطعم ومنزلهم والاستيلاء على كل أموالهم. لكن بعد ثلاثة أيام، تلقت أسمهان مكالمة هاتفية من زوجها الذي قال إنه في المستشفى.

أخبرها أنه تعرض للضرب وكُسرت ثلاثة من ضلوعه اليسرى، وكان يعاني من صعوبة في التنفس. عبد الصمد، الذي كان شخصية مشهورة في المجتمع لسنوات، أخبر زوجته أنه ليس لديه أي فكرة عن سبب حدوث كل هذا. لم تكن تعرف زوجته مكان احتجازه.

في اليوم التالي، رن هاتفها مرة أخرى، ولكن عندما أجابت أسمهان، كان المتصل ممرضة-وليس زوجها. قالت إن عبد الصمد توفي متأثرًا بجراحه.

اتصلت أسمهان بسرعة بشقيق زوجها الأكبر نبيل المحمدي، المحامي في اليمن. سرعان ما سافر نبيل، الذي لم ير شقيقه منذ حوالي 15 عامًا، من صنعاء إلى السعودية لإحضار جثة شقيقه إلى موطنه.

قال نبيل في مقابلة عبر الهاتف أن تقريرًا أوليًا من مستشفى صيا أظهر أن سبب الوفاة كان انسداد رئوي ناتج عن كسر في الصلوع.

أضاف أن شقيقه عانى من تعذيب جسدي شديد مع كدمات في جميع أنحاء جسده. أمضى نبيل ثلاثة أسابيع في صيبا، حيث لم يتلق أي إجابات عن وفاة شقيقه من المسؤولين السعوديين.

قال نبيل إنه عندما سأل السلطات المحلية عن القوات التي داهمت المطعم واحتجزت عبد الصمد، أخبره المدعون السعوديون أنهم جنود وضباط من شرطة مكافحة المخدرات في صيبا-رغم أنه لا يمكن تأكيد هذا الادعاء بشكل مستقل.

نجح نبيل في إخراج جثة شقيقه من البلاد وإعادتها إلى مسقط رأسه في الحجرية، في محافظة تعز اليمنية، لدفنها، لكنه بقي في السعودية بحثًا عن إجابات وللانتصاف لأخيه.

قال نبيل إن عبد الصمد تعرض لنوع من التعذيب الذي تحرمه المعاهدات الدولية ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب التي انضمت إليها السعودية.

كما قال: "السعودية مسؤولة أمام المجتمع الدولي عن الالتزام بمضمون تلك الاتفاقات لمحاسبة مرتكبي تلك الانتهاكات."

دافع نبيل، الذي يعمل كمحامٍ منذ 27 عامًا، بشكل أساسي عن حرية الصحافة ومثّل الصحفيين والنشطاء الذين حوكموا بسبب ما يقومون بنشره.

تركت المداهمة المفاجئة لمنزل عبد الصمد أطفاله وزوجته في حالة من الرعب والذعر. وقال نبيل: "لا أعتقد أن الوقت كفيلاً بمساعدتهم على التغلب على التأثير النفسي الناتج عن تلك الحادثة،" علاوة على كل الأسئلة التي لم تتم الإجابة عنها بشأن وفاته.

في حين أن قضية عبد الصمد قد تبدو حادثة منعزلة، إلا أنها تعكس الاضطهاد الأوسع الذي لا يتم الإبلاغ عنه في كثير من الأحيان للمهاجرين اليمنيين في السعودية.

كان هناك ما يقدر بنحو مليوني مهاجر يماني في المملكة حتى العام الماضي، ووفقًا للحكومة اليمنية.

اتُهمت الحكومة السعودية بمعاوية اليمنيين بشكل جماعي من خلال إجبارهم بشكل متزايد على ترك وظائفهم وترحيلهم إلى اليمن، حيث تواصل السعودية شن حرب وحشية ضد الحوثيين وفرض حصار خانق على

تشير روايات نبيل والمهاجرين اليمنيين الذين قابلتهم إلى أن الانتهاكات السعودية آخذة في الازدياد بالفعل، مع استمرار حرب السعودية في اليمن.

يبدو أنه يتم استهداف اليمنيين بشكل خاص من بين المهاجرين من جنسيات أخرى الذين سعوا منذ فترة طويلة للعمل في السعودية.

وصف مهاجر يماني، كان لديه وضع عمل قانوني في الرياض لكنه عاد إلى وطنه قبل عام، الظروف العقابية التي يواجهها اليمنيون بشكل متزايد في المملكة، حيث قال: "كان هناك استهداف متعمد للمهاجرين اليمنيين."

وطلب عدم ذكر اسمه خوفًا من الانتقام من أقاربه الذين ما زالوا في السعودية.

قال إنه إذا تبين أن تصريح إقامة المهاجر منتهي الصلاحية، فعادة ما تطلب السلطات السعودية منهم تجديده. لكن المهاجرين اليمنيين لن يحصلوا على فرصة للتجديد.

بدلًا من ذلك، يتم سجنهم استعدادًا لترحيلهم، ما يمنعهم من دخول السعودية مرة أخرى بشكل دائم. قبل أن تشن السعودية حربها في اليمن عام 2015، كانت السلطات في المملكة غالبًا ما تتجاهل تصاريح العمل للمهاجرين اليمنيين غير النظاميين.

حذر تقرير صادر عن مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية في عام 2019، من أنه "إذا استمرت عمليات الطرد الجماعي للعمال الوافدين في السعودية، فسيكون لها عواقب اقتصادية وإنسانية وخيمة على اليمنيين."

لاحظ المهاجر المذكور أعلاه ارتفاع وتيرة عمليات التفتيش على الشركات للعمال اليمنيين غير النظاميين، وهو ما لم يكن عليه الحال قبل عام 2015، عندما كانت الحكومة السعودية تصف اليمن في كثير من الأحيان بأنها دولة "شقيقة."

لا تزال الرياض تؤكد أن تدخلها العسكري في اليمن-الذي أودى بحياة الآلاف من المدنيين وأدى إلى مجاعة

كبيرة-كان يهدف جزئيًا إلى تخفيف المصاعب الاقتصادية التي يواجهها اليمنيون وسط تصاعد الحرب الأهلية، بعد أن استولى الحوثيون على العاصمة صنعاء في عام 2014.

”يا لها من شقيقة!“، هكذا قال المهاجر اليمني ساخرًا. وأضاف: ”لقد ظهر الوجه الحقيقي للسعودية.“

رفع المسؤولون اليمنيون باستمرار وضع المهاجرين اليمنيين مع نظرائهم السعوديين، ما أدى إلى إفراغ الوعود السعودية بإعفاء العمال اليمنيين من الترحيل بسبب الحرب والانهيال الاقتصادي للبلاد.

يجب على اليمنيين، مثل الجنسيات الأجنبية الأخرى، دفع مبلغ ضخم من أرباحهم سنويًا من أجل البقاء في أعمالهم في السعودية.

يذهب ما يقرب من نصف دخلهم، وأحيانًا أكثر، إلى تجديد تصاريح الإقامة والعمل، والتي يمكن أن تكلف حوالي 3,000 دولار سنويًا للعامل العادي الذي يكسب 800 دولار شهريًا.

يتطلب كفيل العامل بموجب نظام الكفالة أيضًا دفع مبلغ 1,000 دولار في المتوسط سنويًا، وهي دفعة غير رسمية ولكنها أساسية. كما يمكن للكفيل في أي وقت إنهاء العقد وإعادة العامل إلى وطنه دون أي مبرر.

بعد التسبب في الكثير من التدهور الاقتصادي لليمن منذ عام 2015، من خلال إغلاق موانئه وتدمير البنية التحتية بضربات جوية عشوائية، تدفع السعودية الآن اليمن إلى الهاوية. منذ يوليو/تموز، وجهت الحكومة السعودية المؤسسات في المناطق الجنوبية للمملكة إنهاء عقود مئات العمال اليمنيين، معظمهم من الطاقم الطبي والأكاديميين وغيرهم من المهنيين، بدعوى توفير وظائف للمواطنين السعوديين.

أعطت السلطات هؤلاء اليمنيين مهلة قصيرة جدًا للعثور على وظائف في أجزاء أخرى من السعودية، أو العودة إلى اليمن. وقال مصدر حكومي يمني لرويترز أن التعليمات قد تؤثر على ”عشرات الآلاف“ من اليمنيين بينهم عمال.

ويخشى مراقبون من أن هذه الإجراءات قد تتوسع إلى مناطق أخرى في المملكة، مع عواقب اقتصادية وإنسانية وخيمة.

حذرت أفراح ناصر، الباحثة في شؤون اليمن في منظمة هيومن رايتس ووتش، من أن "السلطات السعودية تسرح فعليًا وتهدد بإعادة مئات، وربما الآلاف، من العمال اليمنيين قسرًا إلى نزاع مستمر وأزمة إنسانية في اليمن."

لن يؤثر طرد المهاجرين اليمنيين على كل هؤلاء العمال فحسب، بل سيؤثر أيضًا على الملايين من أقاربهم في اليمن الذين يعتمدون على التحويلات المالية التي تستمر في الانخفاض.

في عام 2017، كان لا يزال يتم إرسال حوالي 2.3 مليار دولار من التحويلات المالية سنويًا من العمال اليمنيين في السعودية إلى اليمن، حيث انخفضت رواتب الموظفين الحكوميين اليمنيين بشكل كبير خلال الحرب.

تزعم الأصوات المؤيدة للحكومة السعودية، دون أي دليل، أن العديد من هذه التحويلات تفيد الحوثيين، الذين يسيطرون على جزء كبير من شمال اليمن، حيث يعيش غالبية سكان اليمن البالغ عددهم 30 مليون نسمة.

عاد نبيل إلى صيبا ولا يزال ينتظر تقرير الطبيب الشرعي عن وفاة شقيقه. يخطط بعد ذلك لتوكيل محامٍ لبدء الإجراءات القانونية ضد الجناة الذين قتلوا أخاه. قال إنه لم يتم توجيه أي اتهامات رسمية لشقيقه، بعد شهور من مداهمة مطعمه ومنزله.

يحاول أقارب عبد الصمد التعافي من صدمة وفاته. مثل العديد من المهاجرين اليمنيين، كان عبد الصمد يعيل أكثر من عشرة من أقاربه في اليمن، بما في ذلك أم تبلغ من العمر 95 عامًا وسبع شقيقات. لقد وقع عبء إعالتهم الآن على عاتق أخيه.